الصباح الجديد
يومية سياسية مستقلة
العدد 1842 في 2010-10-21
صاحب الإمتياز رئيس التحرير اسماعيل زاير

العودة الى الصفحة الرئيسية

الصفحة الأولى
هذا الصباح
مكاشفات
الملف الأمني
شؤون عراقية
شؤون عربية
شؤون دولية
سياسية
آراء وأفكار
ثقافة
تحقيقات ومقابلات
رياضة
اقليم كوردستان
الشؤون الأقتصادية
ملحقات
علوم وتكنولوجيا
الانتخابات والدستور
منوعات
الصفحة الأخيرة
English Articles

● شؤون عراقية

الأوضاع الأمنية وصعوبة التقنيات من أهم معوقات الأستثمار

2010-10-20

شهدت جولة التراخيص الخاصّة باستثمار حقول الغاز التي عقدت أمس فتوراً ملحوظاً من الشركات العالمية المعروفة في مجال استخراج وتصنيع الغاز، ومن أصل 45 شركة عاملية تقدمت بطلب شراء شروط المناقصة التي اعلنتها وزارة النفط العراقية، شاركت 13 منها فقط في تقديم عطاءات فعلية، وشملت الجولة الجديدة طرح ثلاثة حقول عملاقة للغاز تمثل نحو 10% من أجمالي احتياطيات الغاز العراقي، هي حقل المنصورية الواقع في محافظة ديالى الذي يحتوي على 45 تريليون قدم مكعب من الغاز، وحقل عكاز الذي يقع في محافظة الأنبار ويحتوي على نحو 56 تريليون قدم مكعب من الغاز، وحقل السيبة في محافظة البصرة ويحتوي على 11 تريليون قدم مكعب من الغاز، ويعد المزاد بوصفه عنصراً أساسيا في جهود اصلاح قطاع الطاقة العراقي المتهالك وزيادة امدادات الغاز التي أصبحت ضرورة ملحّة لإعادة الإعمار والاستهلاك المحلي كوقود.

وفازت شركات كوغاز الكورية، وكازموناي الكازاخستانية، وكونسورتيوم يضم شركة توتال الفرنسية وشركة البترول التركية الدولية TPAO بحق استثمار حقل عكاز غربي العراق الذي يعد الأكبر من بين الحقول الثلاثة التي عرضت خلال جولة التراخيص. بينما فازت شركة كويت إنيرجي مشاركة مع شركتي البترول التركية الدولية TPAO وشركة كازموناي بحق استثمار حقل السيبة الذي يقع بالقرب من الحدود مع الكويت وإيران، وقالت سارة أكبر، المدير التنفيذي لشركة كويت إنيرجي "إن هذه اللحظة تمثل نقطة تحول في العلاقات بين البلدين وسبل تحسينها في المستقبل".

وكان العراق، الذي يرقد فوق ثاني أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في العالم، قد عرض بالفعل حقوله النفطية أمام الشركات الدولية بواسطة ما سمي بجولتي التراخيص الأولى والثانية العام وشهدت إقبالاً قوياً وجدلاً واسعاً في بلد يعتمد على النفط بنسبة 90 % من عائداته وهو بحاجة ماسّة للعائدات النقدية لاعادة البناء والاعمار بعد الغزو الذي تعرض له في العام 2003 بقيادة الولايات المتحدة، إضافة إلى تردي الأوضاع التي سبقت الغزو والعقوبات والإهمال.

وفي تناقض واضح مع المزادات أو جولات التراخيص التي عقدت لاستثمار حقول النفط، بدا الاهتمام بحقول الغاز من الشركات الاجنبية في فاتراً يوم أمس، وشاركت في جولة التراخيص يوم الاربعاء 13 شركة فقط من الشركات ال 45 التي دفعت رسوم الأشتراك في الجولة، وقدمت خمس شركات فقط عروضاً فعلية لاستثمار للحقول، وهو عرض قد خيب آمال مسؤولي النفط العراقيين على الأرجح.

وافتتح المزاد بواسطة وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، الذي سعى إلى طمأنة الشركات لجهة دعم الحكومة الكامل لها في مساعيها لتطوير الحقول، كما أشار إلى التحديات التقنية واللوجستية التي قد تواجهها، لكنه أضاف "نحن ملتزمون بتوفير كل الدعم والمساعدة الى الشركات الفائزة اليوم. ونؤكد لهم أنهم سوف يتمتعون بجميع أشكال التعاون"، وهو ما يعكس عدم تحمس الشركات لاستثمار بعض الحقول التي تقع في مناطق تعد مضطربة أمنياً، مثل حقل المنصورية الذي يقع في محافظة ديالى، وحقل عكاز الذي يقع في الصحراء قرب الحدود السورية في محافظة الأنبار، وهي محافظة تقطنها أغلبية سنية وكانت تعد معقل المتمردين السابق، وتم عرضه في أحد مزادات النفط في وقت سابق، لكن لم تتقدم أية شركة من الشركات الأجنبية لاستثماره كون تلك الشركات كانت مترددة في استثمار الحقول التي تقع في الأجزاء المضطربة من البلاد.

وكمؤشر على حجم التحديات التي قد تواجهها الشركات، تظاهر مئات الاشخاص في مدينة الرمادي أمس ضد خطة وزارة النفط لتطوير حقل عكاز، بدعوى أن الوزارة لم تستشر الحكومة المحلية في موضوع طرح الحقل للاستثمار، وطالب المتظاهرون الشركات الفائزة بتوظيف العمال من محافظة الأنبار فقط وعد استقدام عمال من الخارج.

ومازالت الأوضاع الأمنية في العراق العامل الرئيس الذي يعرقل الجهود المبذولة لاعادة أعمار البلاد وجذب الاستثمارات منذ سقوط نظام الطاغية صدام حسين، وتزايدت المخاوف منذ أعلان القوات الاميركية في آب الماضي عن استعدادها للانسحاب التدريجي، وفي ما إذا كانت قوات الامن العراقية قادرة على حفظ الأمن وسط استمرار التوترات الطائفية، وتعثر العملية السياسية.

وجرى تأجيل المزايدة أو جولة التراخيص التي عقدت أمس منذ الأوّل من ايلول، من اجل تحسين الشروط لزيادة اقبال الشركات، وشملت التغييرات الرئيسة اسقاط شرط كان يحتم على الشركات الفائزة إيجاد عميل لتصدير50 % من الانتاج له، إضافة إلى تغييرات أخرى، بما في ذلك اسقاط مكافآت التوقيع والالتزام بالتدريب السنوي للملاكات العراقية.

وتجدر الإشارة إلى أن العراق ينتج حالياً نحو مليار قدم مكعب من الغاز يومياً، يتم حرق نحو 40 % بسبب عدم توفر الإمكانيات التقنية اللازمة لحبس الغاز والتحكم بإعادة تصنيعه وتصديره، و هي تقنيات معقدة ومكلفة، حسب أغلب الخبراء النفطيين، وكان قد تم التوصل إلى اتفاق مشترك مع شركة شل الملكية الهولندية العملاقة و شركة ميتسوبيشي اليابانية للسيطرة على الغاز وتجميعه في أربعة حقول نفطية عملاقة في الجنوب، لكن الأتفاق ما يزال معلقاً بسبب المسائل القانونية.

ويحتاج العراق إلى الغاز بشكل ملح حالياً كوقود لمحطات الطاقة الكهربائية التي لا توفر سوى أقل من 5 ساعات يومياً كمعدل في عموم العراق، ووفقا لأرقام وزارة النفط، فأن محطات الطاقة الكهربائية والمنشآت الصناعية الأخرى بحاجة إلى ما لا يقل عن مليار قدم مكعب من الغاز يومياً، لكنهم لا يحصلون إلا على 670 مليون قدم مكعبة يومياً، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز في العراق إلى نحو مليارين قدم مكعب يومياً بحلول العام 2014، و 5 مليارات قدم مكعب في اليوم بحلول العام 2018، وتثير هذه الأرقام القلق بالنسبة لأمة ترقد على 120 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

الصباح الجديد ـ خاص:

أطبع المقال

جميع الحقوق محفوظة لدى جريدة الصباح الجديد 2004 - 2009